

معركة الكاظمي ضد الميليشيات واحدة وإن تعددت العناوين



بعدها وضعت حكومة واشنطن التدابير الدفاعية عن سفارتها ببغداد، ولهذا يضطرون كل يوم إلى تفريخ عصابات جديدة، لاستكمال مشروع قتل العراقيين تحت عناوين فقدت سحرها السابق بين السذج.

وحيث يمس الكاظمي هذا العصب الحساس لتتابع المال للأحزاب والمليشيات، ستثار حوله الزواجر، بما تمتلكه تلك العصابات من أسلحة وأدوات ضجيج إعلامي حول الوجود الأمريكي في العراق، وهو ملف مقصود به إلحاق الأضرار الأمنية بالبلد وإنهاء أي عراقيل أمام الهيمنة الإيرانية، وقد تصل الكتل البرلمانية الشعبية، ولديها الأغلبية، إلى حد المطالبة بعزله برلمانياً، رغم عدم وجود إجماع شعبي ضده.

لا مفر أمام الكاظمي من الصدام مع كارتل النهب، ومافياته الميليشيوية، سواء اختار الميدان الأمني المباشر أو التجاري، ف كلاهما يقودان إلى نقطة المواجهة الحتمية المباشرة مع تلك الميليشيات.

المعلومات الموثقة حول تهريب النفط ومافيا تبييض الأموال، كانت الجهات الأميركية الاستخباراتية قد أوصلتها إلى رئيسي الوزراء السابقين حيدر العبادي، وعادل عبدالمهدي، وفق شهادات مسؤولين أميركيين يتابعون ملف تدفق الأموال العراقية إلى طهران.

وكان مايكل رويين، المسؤول السابق في البنتاغون، والكاظمي في مجلة "واشنطن إنترناشيونال" قد نشر تقريراً بعد زيارة تقص له لبغداد، أشار فيه إلى أن المعادلة المالية باتت معكوسة الآن، حيث تستغل هذه الميليشيات نفوذها داخل مؤسسات الدولة العراقية، لتقديم الدعم المالي لإيران وللحرس الثوري الذي يدير هذه الميليشيات.

ليس من السهل على الكاظمي بعد هذه الخطوة الثانوية التي اتخذها في المنافذ الحدودية، التراجع مرة أخرى. ودخوله بهذا الملف لا يختلف إلا من حيث الشكل عن المداومات الأمنية لكاتبات الكاتوشيا، التي فقدت فاعليتها

ببغداد على إثر بث التحقيق. وهناك عشرات التقارير الموثقة التي تفصح سيطرة الميليشيات على حقول نفطية في مناطق تابعة لمحافظة نينوى، مثل علاس، والقيارة، ونجمة، يتم نقل النفط منها عبر شركات خاصة إلى جنوب العراق.

الحقائق والأرقام مذهلة، لنهب واردات البلد من قبل الميليشيات خارج المسالك الرسمية، وفي تهريب العملة عبر مزاد الدولار، وتجارة المخدرات، وسلسلة طويلة متشعبة وصلت إلى درجة مبتذلة تمثلت في هيمنة الميليشيات على صالات القمار، ومراكز الدعارة، والاستيلاء على عقارات الدولة، وممتلكات المواطنين الفارين من "داعش" في مدينة الموصل.

وتمكنت الميليشيات الموالية لإيران من اختراق نظام "كي كارد" المركزي المخصص لدفع الرواتب الحكومية، عبر زج أسماء موظفين وهميين في النظام الإلكتروني، للحصول على أموال تبلغ قيمتها عشرات ملايين الدولارات شهرياً.

برامج الفضائيات السياسية. في وقت تحتاج فيه مثل هذه المعركة استنفار جميع الإمكانيات الثقافية، والإعلامية العراقية والعربية النزيهة، البعيدة عن الدوافع الطائفية التي خربت البلد.

معركة الهيمنة الحكومية على واردات العراق من غير النفط الرسمي، كالمناذ البرية والبحرية وغيرها من أجل مواجهة العجز المالي الذي سببته الأحزاب، ليست مهمة سهلة، وهي الوجه الثاني لإمكانات الميليشيات والأحزاب العسكرية، ولا يمكن إنجازها بزيارة ميدانية لرئيس الوزراء، واتخاذ إجراءات بإقضاء موظفين حكوميين متورطين بالسرقة رغم أهميتها، لأن المتورطين الرئيسيين هم حيتان النهب من أحزاب ومليشيات، وهؤلاء لن يستسلموا بسهولة، فهم مافيا خطيرة لديهم امتدادات وتشعبات ومصالح داخل وخارج العراق.

وبما أن السلاح ما زال بيد تلك الميليشيات، وغيرهم من بعض المحسوبين على العشائر من الفاسدين وللصوص في منطقة البصرة، قد تصعب المعركة على مشرف الحدود الجنوبية والشرقية صدامية، تأخذ أشكالا متعدية لا بد للعقل المخبراتي في رأس الكاظمي، ليس أن يدركها وحسب، وإنما أن يضع لها حسابات وتدابير الرزد أيضاً، وسط حملة تشكيك وتشويه من داعمي الميليشيات للقادة السياسيين كدعوتهم له إلى شمول المرافق الحدودية في كردستان بهذه الإجراءات وهي كلمة حق أريد بها باطل.

هناك تفاصيل كثيرة حول هذا المرفق المهم من واردات العراق الخاضعة للمافيا الحزبية والمليشوية، فالمناذ الحدودية البرية والبحرية تحولت من نقاط سيطرة حكومية إلى نقاط نهب المرافق التي تقدر بالمليارات. وقد عرضت قناة الحرة الأميركية في ديسمبر الماضي تحقيقاً مصوراً حول تورط ميليشيا العصاب بتهرب ما مقداره 300 ألف برميل من نفط البصرة، بما يقدر بـ 7 مليارات دولار سنوياً، إلى ميناء بوشهر الإيراني، وقد أغلق مكتب قناة الحرة

حيث تعتمد موارد كل حزب وكل فرقة ميليشيا من مليارات الدولارات تبعاً لقوة وزنها على الأرض، وفق سلسلة معقدة من المصالح، وقرب أو بعد كل فصيل من الحامية طهران، حيث النقطة الأخيرة لوصول عائدات النهب، التي يضغظ نظامها للمحافظة على مستوياتها، بعد الطوق الاقتصادي الخانق الذي يلتف حول رقبتها.

حين أعلن الكاظمي استعداده لدخول معركة المواطن العراقي ضد خصومه ممن أهانوه وجوعوه، كان عليه أن يتحلى بمواصفات القائد السياسي الشجاع البعيد عن عباءة "الإسلام السياسي الشيعي" وهو تطور مهم، ومثل هذه المواصفات القيادية لا تتطلب في شروطها أن يكون ملماً بعلم المخابرات أو الإعلام أو التواصل العام، فالإحاطة بهذه المرافق قد يكتسبها القائد السياسي بالتجربة، وليس مهما معرفته بتفصيلاتها الفنية، بل إن المعارك الكبرى قد تدفع القائد السياسي إلى عدم الاستسلام إلى المعلومات الاستخباراتية والأمنية أو التقارير الفنية في مجالات الاقتصاد والسياسة، التي قد توهم القائد وتوقعه بالمشاكل إن لم يكن ملهماً في رؤيته لصورة الغد.

ليس عيباً على القائد السياسي المبادرة إلى تغيير خيارات المعركة، والمناورة في صفحاتها، دون أن يفقد الأولويات أو يضعف في تفاصيل تبعد المخاطر عن خصم المواطن العراقي، وهي جحافل الميليشيات وأحزابها، لكن من المهم مواجهة الخصم من حيث لا يعلم وضربه في الخاصرة الموجهة له.

ولا شك إن الكاظمي لديه العزم على دخول معركة جادة، رغم ما يحيط به من خصوم، وهم قادة الأحزاب الموالية لطهران، ولديهم ما يمتلكونه من إمكانيات إعلامية محلية وإيرانية، وما يعرف بجيوش الذباب الإلكتروني وترتل كبير من الإعلاميين الماجورين، مقابل مكتب إعلامي متواضع تابع للكاظمي لا يتعدى دوره ترديد أخبار وتحليلها على طريقة

د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

يبدو أن رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي ذهب إلى خيار غير صدامي مع الميليشيات المسلحة بتراجعه أمامها، بعد فشل عملية ليلة القبض على خلية الكاتوشيا في منطقة الدورة ببغداد، رغم علمه المسبق بما تمتلكه تلك الميليشيات من إمكانيات التحدي الفوضوي الذي يهدد منصبه إذا ما اقترب من منظومتها العسكرية.

واقترن هذا التراجع بالإحباط الذي تركته عملية اغتيال الباحث الأمني المغرب منه، هشام الهاشمي، والوثيقة المنشورة الخطيرة التي أوصى بنشرها إذا ما تعرض للقتل، وتحتوي في جانب منها معلومات موثقة عن تطويق ميليشيوي عسكري لبغداد وضواحيها ومخارجها، وجبايتها "أتاوات" مالية خاصة من السنة في نقاط تفتيش كثيرة.

كان الخيار الأول الذي تركه الكاظمي إلى حين في فرض سلطة الدولة أمنيًا ضرورياً وحتمياً، إذا ما أراد التحرر من الغول الملتف حول عنقه بعد أن وصلت هيمنة الميليشيات الأمنية والتجارية إلى درجة تهدد كيان البلد، وامتناع الدول عن المخاطرة في وضع أقدامها الاستخباراتية على الأرض العراقية نتيجة التقارير الميدانية حول الأوضاع الخطيرة التي نتجت عن غياب الدولة العراقية، وتغلط ليات مؤتمر الكويت للمانحين مثال على ذلك.

لن تؤدي محاولات الهيمنة على المنافذ الحدودية إلى تحقيق مردود سريع لإنقاذ الاقتصاد العراقي، رغم أهميتها اللوجستية في تحفيف منابع الميليشيات، لسبب مهم هو أن الخاصصة الحقيقية والخصومات التي تحصل بين فترة وأخرى مدعومة بالسلاح الميليشيوي حول تقاسم النهب، مكانها ليس في صالة البرلمان ببغداد وإنما على طول حدود العراق الشرقية والجنوبية،

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

الخلافاً مع السعودية عقدة إيرانية

أما رغبتها في وساطة تنهي خلافاتها مع السعودية فإنها ما لم تقم بتغيير في سياساتها الخارجية فإن تلك الرغبة تظل نوعاً من الدعاية المضللة التي تهدف إلى اللعب في الوقت الضائع. ذلك لأنها لن تستفيد شيئاً من خدمة الوسطاء المجانية حين تجرهم من مصداقية، كان في الإمكان أن تفتح أمامها أبواب العالم لو أنها حظيت بتفاعل إيراني إيجابي.

سيكون ضرورياً بالنسبة لإيران أن تتحرر من عقدة التفوق وتتخلص من لغة الاستعلاء لتفهم أن خلافاً مع السعودية يقوم عليها خلافاً مع العالم

سيكون ضرورياً بالنسبة لإيران أن تتحرر من عقدة التفوق وتتخلص من لغة الاستعلاء لتفهم أن خلافاً مع السعودية قائم على الأسس نفسها التي يقوم عليها خلافاً مع العالم وإن كانت السعودية قد مثلت هدفاً مباشراً لعنوانها المنكر. فالسعودية لا تريد من إيران سوى أن تكون دولة طليعية لتلزم حدودها السياسية وتحترم سيادة دول المنطقة ولا تتدخل في شؤونها الداخلية بحجج لا علاقة لها بالسياسة.

لا ترغب السعودية بأكثر من أن ترى إيران دولة جارة مكتفية بعلاقاتها الطيبة مع العالم الخارجي، يعني نظامها بشؤونها الداخلية من غير أن تضع نفسها في الموقع الذي يدفعها إلى إلحاق الضرر بالآخرين. أما برامج التسلح التي ما فتئت إيران تنفق أموالها هدرًا عليها فإنها شأن صار العالم يتعامل معه بمهنية واحتراف، بحيث صار واضحا للإيرانيين أن كل ما فعلوه في السابق أيامهم لن يكون له مكان في المستقبل. ذلك درس لو فهمه الإيرانيون لاكتشفوا أن علاقات طيبة بدول المنطقة ومنها السعودية سيكون لها أكبر الأثر في مشاريع التنمية والاستثمار لدول المنطقة ومنها إيران.

دولية قائمة لا تعد تدخلا في الشؤون الداخلية لإيران. وإذا كان ذلك السياق القانوني يفرض على إيران التخلي عن سياساتها التوسعية في المنطقة فإن السعودية ليست وحدها من تقول ذلك بل إن هناك إجماعاً دولياً عليه. وما العقوبات الأميركية المفروضة على إيران إلا انعكاس له.

الخطاب السياسي الإيراني يتجاهل كل تلك الحقائق ويحفر خندقاً طائفيًا ليس له محل من الإعراب لا في علم السياسة ولا في القانون الدولي. ذلك خطاب لا يسمح بأي مقاربة ممكنة ذلك لأنه منقطع عن الواقع ولا يقدم وجهة نظر إيجابية يمكن من خلالها التعرف على جذور وأصول المشكلة، إن كانت تلك المشكلة موجودة أصلاً.

يخطئ الإيرانيون حين نزعتهم الطائفية والسياسة. ذلك ما أضفى على طريقتهم في التعامل مع العالم العربي مزيداً من التعقيد. وفي سياق ذلك الخطاب فإن إيران لا تملك حلولاً لمشكلاتها وبالأخص المترتبة من جراء أزماتها المفعلة مع العالم الخارجي. فحتى اللحظة لم تفهم إيران أن فقرتها عن قوتها ليست إلا أوهاماً وأن لغة تلك القوة إن كانت ناعمة في زمان ومكان معينين فإنها قد تكون منزلقة خطيرة نحو الهاوية إذا ما تم اعتمادها في كل الحالات.

رسائل إيران إلى العالم الخارجي لا تبشر بخير.

فاروق يوسف
كاتب عراقي

ويستأثر بمقدرات ومصير ومستقبل ليبيا. ويتربص الليبيون معركة حاسمة على "سرت" التي وضعها الرئيس المصري ضمن خطوطه الحمراء، ولكن تركيا تستتر خلف شريعة الحكومة الليبية المستنزفة وتصرف على تجاوزها، وجرى على وقع هذا التصعيد اتصال بين نائب وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان ووزير الدفاع المصري، أجمعاً من خلاله على حرص البلدين على تعزيز الاستقرار والتصدي لكافة أشكال الإرهاب والرفض التام للمساس بالأمن الإقليمي العربي.

لا أحد يريد للامساة السورية أن تتكرر في ليبيا. وتسعى بعض الدول العربية في هذا الإطار إلى تطفيئ نيران الفتنة قبل أن تستفحل، وتضع حداً لتطاول الرئيس التركي أردوغان على الدول العربية، بعد أن وضع يده على جزء من سوريا، وينازع لبقاء قواته في العراق، ويسعى الآن مرة أخرى إلى توسيع خارطة تدخلاته في ليبيا، وقد استقطب ميليشيات سورية لتسهيل الأرض لنفوذه المأمول.

يسعى المشروع التركي في ليبيا إلى تثبيت موطن قدم للمليشيات على الأراضي الليبية، لتكون ورقة ضغط قابلة للاستخدام ضد أمن مصر واستقرارها، فضلاً عن المطامع الاقتصادية في ثروات البلاد ومشاريع إعادة الأعمار المربحة.

قائمة من الأهداف الخبيثة، توذ أنقرة أن تحققها من وراء تدخلها السافر هناك، في مقابل مجموعة من الدول العربية تحاول أن تقاوم ببعض ما تبقى من حالة إجماع مشترك هذه الأطماع، وتأتي كل من القاهرة والرياض وأبو ظبي في مقدمة الفاعلين لحمل هذه المسؤولية الضرورية، باستثناء دولة قطر التي لم يعد مستنكراً أن تتخذ قرار البقاء على الخط المضاد دائماً، وقد نذرت مقدراتها لتكون منصة ترويج وتلميع للتدخل التركي وخزينة للتمويل والدعم.

قيمة الدور الخليجي في ليبيا

عمر علي البجوي
صحافي سعودي

ترفض دول الخليج - باستثناء قطر - تدخل القوى الأجنبية في الشأن الليبي، وتشجب التواجد التركي الميليشيوي على الأراضي الليبية، وتشجع على تحقيق إجماع عربي يؤيد هذا التوجه، ويوحد الصفوف خلف الموقف المصري الذي استعاد عافيته في وجه أردوغان.

ظهر الرئيس التركي مزهواً على شاشة التلفزيون، وهو يحرك مؤشره الليزي على خارطة ليبيا، في شاشة مكبرة أمامه، كان يتحدث وكأنه يمسك بزمام الأمور، وهو يتربع على خارطة دولة عربية أخرى تنضم إلى جعبة أعلامه السافرة، لكن الانتباهة المصرية الأخيرة، المحاطة بتشجيع العرب ودعمهم، وفي مقدمتهم دول خليجية، كبحت جماح التدخل التركي، وأبانت من شراسة تمدده في الأراضي الليبية. وكان وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية عادل الجبير، قد أصدر بياناً أكد فيه دعم الرياض للقاهرة وتضامنها مع الإجراءات التي قد يتعين على الرئيس عبدالفتاح السيسي اتخاذها لحماية الأمن القومي المصري.

وينذر أفق الأزمة الليبية بالكثير من التحولات، سواء على الأرض أو على صعيد الحراك السياسي المحموم في المنطقة والفضاء الدولي، حيث تتسارع الأحداث، وينشطر العالم إلى فسطاطين، الأول يرفض أي تدخل خارجي ويدعم أن يبقى الملك بين يدي أصحابه، وهو خيار أغلب الدول العربية.

وكان بيان صادر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب حول ليبيا، قد أكد أن "التدخل العسكري الخارجي يفاقم الأزمة"، وشدد على "رفض نقل المتطرفين والإرهابيين لليبيا"، وشجب "التدخلات الخارجية في البلاد"، رداً على طرف آخر يؤيد باستمرار في الحالة الرخوة للمنطقة العربية،

